

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 695 @ وَعَلَيْهِ لَوْ أَمَرَ صَبِيٌّ مَحْجُورٌ أَحَدًا قَائِلًا (اُكْفُلْ دَيْنِي السَّذِي لِغُفْلَانِ) وَقَبِلَ الرَّجُلُ وَأَوْفَى الدَّيْنَ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الصَّبِيِّ الْمَحْجُورِ الْآمِرِ . أَمَّا أَمْرُ الصَّبِيِّ الْمَأْذُونِ فَهُوَ كَأَمْرِ الْبَالِغِ مُعْتَبَرٌ وَمُوجِبٌ لِلرَّجُوعِ (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكِفَالَةِ) وَأَمْرُ الْوَصِيِّ أَيْضًا مُوجِبٌ لِلرَّجُوعِ . مَثَلًا لَوْ أَمَرَ الْوَصِيُّ أَحَدًا بِأَنْ يَكْفُلَ دَيْنَ الْمُتَوَفَّى وَكَفَلَهُ وَأَدَّاهُ حَسَبَ الْكِفَالَةِ فَلِلْكَفِيلِ الرَّجُوعُ عَلَى تَرْكَةِ الْوَصِيِّ عَلَى مَالِ الْآمِرِ (آدَابُ الْأَوْصِيَاءِ) . الْمَثَالُ الثَّلَاثُ - لَوْ ضَمِنَ الْوَصِيُّ دَيْنَ الْمُتَوَفَّى تَرَكَتُهُ ، (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ) . وَالْكَفَالَةُ بِالْآمِرِ تَكُونُ مُوجِبَةً لِلرَّجُوعِ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ لَازِمًا أَصَالَةً أَوْ كِفَالَةً مُطْلَقًا . مَثَلًا لَوْ أَمَرَ الْأَصِيلُ أَحَدًا بِكَفَالَةِ الْكَفِيلِ بِالْمَالِ السَّذِي لَزِمَتْ الْمُطَالَبَةُ بِالْمَبْلَغِ ذِمَّتَهُ وَبَعْدَ أَنْ كَفَلَ هَذَا اسْتَوْفَى الطَّالِبُ دَيْنَهُ مِنْ الْكَفِيلِ الثَّانِي فَلِلْكَفِيلِ هَذَا الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ ، (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي فِي الرَّابِعِ مِنَ الْكِفَالَةِ) . إِذَا أَدَّى الْكَفِيلُ الْمَكْفُولَ بِهِ الْمَوْجَلَّ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ حَاسًّا - فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ . كَذَلِكَ لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ بِأُجْرَةٍ وَأَعْطَى الْكَفِيلُ الْأُجْرَةَ إِلَى الْأَجْرِ قَبْلَ أَنْ يَلْزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ - إِيْفَاؤُهَا فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِلَّا عِنْدَ لُزُومِهَا إِيْسَاهُ وَوُجُوبِ أَدَائِهَا عَلَيْهِ (اُنْظُرْ الْمَوَادَّ 467 و 468 و 469 و 470) وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ قَبْلَ ذَلِكَ ، (الْأَنْقَرُويُّ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ الْكِفَالَةِ) . إِذَا نَقَلَ الْكَفِيلُ بِالْحِمْلِ الْحِمْلَ إِلَى الْمَحِلِّ الْمَشْرُوطِ وَكَانَتْ الْكِفَالَةُ بِالْآمِرِ فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ . مَثَلًا لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ الْآخِرَ السَّذِي اسْتَوْجِرَتْ مِنْهُ دَابَّةٌ مُعَيَّنَةٌ لِنَقْلِ كَذَا إِلَى الْمَحِلِّ الْغُفْلَانِيِّ وَنَقَلَ الْكَفِيلُ الْحِمْلَ الْمَذْكُورَ إِلَى ذَلِكَ

الْمَحِلِّ فَلَمَّ الرَّجُوعُ عَلَى الْآجِرِ بِأَجْرِ الْمَثَلِ يَوْمَ الذَّقْلِ
 وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْكَفَالَةُ بِالْأَمْرِ . وَالْحُكْمُ فِي كِفَالَةِ
 الْخِيَاطَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْفَصْلِ
 الرَّابِعِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْكَفَالَةِ) (الْنُظَرُ شَرْحُ
 الْمَادَّةِ 631) . - * * * * - بَعْضُ مَسَائِلَ فِي عَدَمِ حَقِّ الرَّجُوعِ
 لِلْكَفِيلِ بِالْأَمْرِ : لَيْسَ لِلْكَفِيلِ بِالْأَمْرِ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ
 فِي الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ : أَوَّلًا : لَوْ أَبْرَأَ الْكَفِيلُ قَبْلَ أَنْ
 يُؤَدِّيَ الدَّيْنَ عَنْهُ حَسَبَ الْكَفَالَةِ بِالْدَّيْنِ الْمَذْكُورِ أَوْ
 وَهَبَهُ إِلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي الرَّجُوعِ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى - إِنْ
 الْكَفِيلُ لَوْ أَدَّى الدَّيْنَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الطَّالِبِ فَلَيْسَ لَهُ
 الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ ، (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْفَصْلِ الثَّالثِ مِنَ
 الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْكَفَالَةِ) . وَالْخُلَاصَةُ : هِيَ أَنْ - إِبْرَاءَ
 الْكَفِيلِ الْأَصِيلَ صَحِيحٌ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْكَفِيلُ قَدْ أَدَّى الدَّيْنَ
 إِلَى الطَّالِبِ بَعْدُ . مَثَلًا لَوْ أَبْرَأَ أَحَدُ آخِرِ إِبْرَاءٍ عَامًّا بَعْدَ
 أَنْ كَفَلَ عَنْهُ بَدِيئًا لِأَحَدِ النَّاسِ قَائِلًا : لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ
 مُطْلَقًا . وَبَعْدَ ذَلِكَ أَدَّاهُ إِلَى الطَّالِبِ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى
 الْأَصِيلِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَى الْمُكَفُولِ عَنْهُ مَثَلُ مَا وَجَبَ لِلطَّالِبِ
 عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَّرَ الْمُطَالَبَةَ إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ فَنَزَلَ
 مَنَزِلَةَ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ ، وَلِهَذَا لَوْ أَبْرَأَ الْكَفِيلُ الْأَصِيلَ
 قَبْلَ الْأَدَاءِ صَحَّ (النَّتِيجَةُ ، وَالْهَدَايَةُ) . - * * * * -